



المملكة المغربية  
المجلس الجماعي للقصر الكبير

محضر الدورة الاستثنائية

بتاريخ 2017,01,05

عدد 192,9

المملكة المغربية  
وزارة الداخلية  
ولاية جهة طنجة-تطوان-الحسيمة  
إقليم العرائش  
جماعة القصر الكبير

دورة: استثنائية  
جلسة: علنية

على الساعة العاشرة و خمس و اربعين دقيقة صباحا من يوم الخميس 05/01/2017 عقد المجلس الجماعي لمدينة القصر الكبير بقاعة الاجتماعات بمقر الملحقة الإدارية الرابعة جلسته الوحيدة من الدورة الاستثنائية لشهر يناير 2017 تحت رئاسة السيد حسن الحسناوي النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي لمدينة القصر الكبير وحضور السيد محمد الوطاسي ممثلا عن السيد عامل الإقليم.

39	العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس:
39	عد الأعضاء المزاولين مهامهم :
35	عدد الأعضاء الحاضرين:
لا أحد	عدد الأعضاء الشاغرة مناصبهم:

الأعضاء الحاضرون:

السادة:

<u>الصفة داخل المجلس</u>	<u>النائب الأول للرئيس</u>	حسن الحسناوي
	<u>النائب الثاني للرئيس</u>	مصطفى الزياخ
	<u>النائب الثالث للرئيس</u>	عبد السلام البياتي
	<u>النائب الرابع للرئيس</u>	حسن صيكوك
	<u>النائب الخامس للرئيس</u>	عبد الله امباركى
	<u>النائبة السادسة للرئيس</u>	سعيدة بوعشة
	<u>النائبة السابعة للرئيس</u>	إلهام ركع
	<u>كاتب المجلس</u>	رشيد صبار
<u>نائبة كاتب المجلس</u>	<u>عضو مستشار</u>	فاطمة شعوان
	<u>عضو مستشار</u>	سعيد القرزدار
	<u>عضو مستشار</u>	منير اغلوطت
	<u>عضو مستشار</u>	محمد الدامون
	<u>عضو مستشار</u>	محمد المجدوب
	<u>عضو مستشار</u>	عبد الله بوزيid
	<u>عضو مستشار</u>	محمد الطيب الشاوي
	<u>عضو مستشار</u>	محمد الزهري
	<u>عضو مستشار</u>	محمد توفيق الشاوش
	<u>عضو مستشار</u>	زينب السيمو

عضو مستشار	أحمد بكور
عضو مستشار	عبد السلام بنحدو
عضو مستشار	السعيد بوفنار
عضو مستشار	سعيد خيرون
عضو مستشار	خالد المودن
عضو مستشار	يونس شقور
عضو مستشار	رشيد الحميدي
عضو مستشار	أحمد اعوايج
عضو مستشار	مصطفى التمساني
عضو مستشار	محمد الحجيري
عضو مستشار	عبد المجيد أمين
عضو مستشار	أحمد الخطاب
عضو مستشار	محمد سعيد شليحة
عضو مستشار	محمد التيجاني
عضو مستشار	مصطفى الحاجي
عضو مستشار	سعاد برحمة
عضو مستشار	مريم التيجاني

عدد الأعضاء المتغيّبين بعدر: 04

السادة:

**الصفة داخل المجلس**

رئيس المجلس الجماعي  
عضو مستشار  
عضو مستشار  
عضو مستشار

محمد السيمو  
العزيز الغرياوي  
عبد الرشيد البوحسيني  
محمد شخيشخ

لأحد

عدد الأعضاء المتغيّبين بدون عذر :

حضر الجلسة باستدعاء من السيد الرئيس السادة :

مدير مصالح الجماعة

عبد السلام الأشقم

المهندس الجماعي

جلال حسابي

رئيس كتابة المجلس

عز الدين الشراح

رئيس قسم الموارد البشرية

أحمد العثماني

رئيس قسم الجبايات

احمد العوني

كما حضرها من موظفي السلطة المحلية :

رئيس قسم الجماعات المحلية بالباشوية

مصطفى الشويبة

عن قسم الجماعات المحلية بالباشوية

عبد اللطيف الخديري

وبعد اكتمال النصاب القانوني شرع المجلس في دراسة جدول أعمال الدورة المحتوى على النقاط التالية :

1. المصادقة على اتفاقية شراكة بين الجماعة و المبادرة الوطنية للتنمية البشرية و المجلس الإقليمي للعرائش و جامعة عبد المالك السعدي بتطوان متعلقة بخلق نواة جامعية بمدينة القصر الكبير.
2. المصادقة على اتفاقية شراكة مع الوكالة الحضرية للعرائش لإعادة هيكلة حي حمرية الهواري وحي زبيدة ، وحي بلاد الصرصري .
3. المصادقة على دفتر التحملات الخاص بمنح الاستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي لإقامة أكشاك .
4. المصادقة على نزع ملكية العقار المؤدي إلى المستشفى المتعدد التخصصات الكائن بطريق العرائش .

الرئيس بالنيابة:

افتتح السيد الرئيس بالنيابة الجلسة الوحيدة من الدورة الاستثنائية بالترحيب بالسادة الأعضاء والسيد ممثل عامل الإقليم وموظفي وأطر الجماعة والحضور

وأعطى الكلمة بعد ذلك لكاتب المجلس لتلاوة ملخص محضر الدورة السابقة.

السيد رشيد صبار كاتب المجلس تلا على الحضور ملخص محضر الدورة العادية لشهر أكتوبر 2016 و كذا جدول أعمال الدورة الاستثنائية بتاريخ 05/01/2017 و ذلك طبقاً لمقتضيات المادة 23 من النظام الداخلي للمجلس.

و عملاً بمقتضيات المادة 27 من النظام الداخلي للمجلس عمل السيد الرئيس بالإذابة على تحديد زمن المداخلات في دقيقتين اثنتين.

بعده انتقل المجلس للتداول حول نقط جدول الأعمال.

## النقطة الأولى

المصادقة على اتفاقية شراكة بين الجماعة والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمجلس الإقليمي للعرائش و جامعة عبد المالك السعدي بتطوان متعلقة بخلق نواة جامعية بمدينة القصر الكبير.

### مشروع اتفاقية إطار للشراكة

ما يين

1. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
2. المجلس الإقليمي للعرائش
3. المجلس الجماعي لمدينة القصر الكبير
4. جامعة عبد المالك السعدي بتطوان  
قصد خلق نواة جامعية بمدينة القصر الكبير

### تمهيد

- تنفيذاً للتعليمات الملكية السامية الواردة في الخطاب الملكي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بتاريخ 18 ماي 2005 الذي حدد أهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

- بناء على الظهير رقم 1.15.84 الصادر في 20 من رمضان 1436 ( 07 يوليول 2015 )  
بتتنفيذ القانون التنظيمي رقم 112-14 المتعلق بالعمالات والأقاليم.

- بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان 1436 ( 07 يوليول 2015 )  
بتتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113-14 المتعلق بالجماعات.

- وبناء على المرسوم رقم 1016-05-02 الصادر بتاريخ 12 جمادى الثانية 1426 الموافق  
لـ 19 يوليوز 2005 المحدث للحساب الخصوصي المسمى "صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية  
البشرية"

- وبناء على المرسوم رقم 1017-05-02 الصادر بتاريخ 12 جمادى الثانية 1426 الموافق  
لـ 19 يوليوز 2005 المتعلق بمساطر تنفيذ النفقات المدرجة في إطار الحساب الخصوصي لـ "صندوق دعم  
المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"؛

- وتطبيقاً لخطط عمل الحكومة الهدف إلى تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية  
البشرية؛

- واعتباراً لكون المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تجسد الرغبة في محاربة الفقر  
والقصاء والتهميشه الاجتماعي، وترسيخ دينامية لفائدة تنمية بشرية مستدامة؛  
- وانطلاقاً من مبادئ الشراكة، التعاقدية، المسؤولية والشفافية التي تقوم عليها المبادرة الوطنية  
للتنمية البشرية؛

- وتعزيزاً لآليات الشراكة التعاقدية الرامية إلى تكثيف التعاون و تفعيله مع مختلف  
الفاعلين والمتدخلين، وفق أهداف نوعية وكمية مدققة ومحددة وقابلة للقياس؛

- في إطار افتتاح الجامعة المغربية على المجال التراثية المحلية من خلال مراقبة الإستراتيجية الوطنية لصلاح التعليم وتقريب خدمات الجامعة من الطلبة.  
فإن السادة :

عامل إقليم العرائش رئيس اللجنة الإقليمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية  
رئيس المجلس الجماعي لمدينة القصر الكبير  
رئيس المجلس الإقليمي للعرائش  
رئيس جامعة عبد المالك السعدي بتطوان  
اتفقوا على ما يلي:

#### مقتضيات عامة:

##### المادة 1 : الهدف

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد الشروط والقواعد المنظمة للشراكة بين الأطراف المتعاقدة، قصد تمويل المشروع المسمى: " خلق نواة جامعية بمدينة القصر الكبير " من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمجلس الجماعي لمدينة القصر الكبير والمجلس الإقليمي للعرائش وجامعة عبد المالك السعدي.

##### المادة 2: مكونات المشروع أو العملية

سيتم إنجاز المشروع وفق مخطط ثلاثي يتم بموجبه:

1- تهيئة دار الشباب سيدى عبد الله المظلوم لاستغلالها في مرحلة أولى كملحقة للكلية المتعددة التخصصات عبد المالك السعدي بالعرائش.

2- التزام المجلس الجماعي لمدينة القصر الكبير بتصفيية الوعاء العقاري ذي المساحة ( حوالي 02 هكتاراً) الواقع بمنطقة سيدى عبد الله المظلوم، لتخفيضه وفق دراسة تقنية ودراسة جدوى مدققة لاستيعاب النواة الجامعية المستقبلية للقصر الكبير.

3- خلق نواة جامعية متكاملة بمدينة القصر الكبير.

##### المادة 3: المدة

يتتم العمل بهذه الاتفاقية لمدة خمس سنوات؛ وتدخل بنودها حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ التوقيع عليها من قبل الشركاء.

المادة 4: الشركاء ومساهماتهم في إعداد الدراسات وإنجاز الأشغال  
تلتزم الأطراف المساهمة بتمويل إنجاز المرحلة الأولى من المشروع وفق التركيبة المالية التالية :

المرحلة الأولى :

الكلفة الإجمالية للمشروع : 0.000.000.000 درهم

المساهمون	حجم المساهمة بالدرهم
المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	1.000.000 درهم
المجلس الجماعي لمدينة القصر الكبير	800.000 درهم
المجلس الإقليمي للعرائش	800.000 درهم
جامعة عبد المالك السعدي بتطوان	400.000 درهم
حدود التجهيز في	

#### المرحلة الثانية:

يلتزم المجلس الجماعي لمدينة القصر الكبير بتصفيّة الوعاء العقاري ذي المساحة (حوالي 02 هكتاراً) والواقع بمنطقة سيدي عبد الله المظلوم، وتخصيصه لاستيعاب النواة الجامعية المستقبلية للقصر الكبير، مع إعداد كل الوثائق والبيانات التقنية والإدارية الخاصة بالمشروع.

#### المرحلة الثالثة:

تلتزم جامعة عبد المالك السعدي بإعداد ملف خلق نواة جامعية بالقصر الكبير وتقديمه إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، مع تبرير الجدوى وأهمية هذا المشروع سواء على المستوى البيداغوجي أو الاجتماعي أو الأمني، وذلك في إطار مراجعة أمام الجهات المعنية.

#### المادة 05: المبادئ المؤسسة لعقد الشراكة

تلتزم الأطراف الموقعة على الاتفاقية بالعمل جماعياً على إنجاز المشروع مع مراعاة أهداف وفلسفته ومقارنته بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وخطتها ومنهجيتها عملها.

وتحول كل اعتمادات الشركاء في الحساب الخصوصي للجنة الإقليمية للتنمية البشرية ويكون السيد العامل رئيس اللجنة الإقليمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية أمراً بالصرف وصاحب المشروع.

#### المادة 06: صاحب المشروع

تعين اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية حاملة للمشروع وبهذه الصفة فإنها تتعهد بما يلي:

- إعداد ملفات الاستشارة وطلب العروض المتعلقة بإنجاز المشروع
- استدعاء الشركاء لحضور اجتماعات فتح الأظرف المتعلقة بالأشغال أو التوريدات.
- إعداد الوثائق الضرورية من أجل الحصول على الرخص الإدارية المتعلقة بالمشروع
- استعمال كلي للمساهمة الشخصية قبل طلب الدفع الكلي أو الجزئي لمساهمة المبادرة
- استعمال الدعم المالي الخاص بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية طبقاً لمقتضيات هذه الاتفاقية لاسيما فيما يتعلق بموضوع المشروع ومكوناته وكذا مخطط العمل المصدق عليه.
- رفع تقارير دورية حول سير المشروع واقعياً ومالياً.
- الحفاظ على الوثائق المحاسباتية والأرشيف للحاجة إليها في عمليات المراقبة البعدية والافتراض.

- وضع كل الوثائق الضرورية رهن إشارة أجهزة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمفتشية العامة للمالية والمفتشية العامة للإدارة التربوية من أجل القيام بمهام المراقبة والافتراض أو التتبع.

- الحرص على تحقيق الأهداف المتواخدة من المشروع بصفة خصريّة ضمن الإمكانيات التقنية والماليّة والمؤسسيّة المنصوص عليها (الالتزام بعدم تخصيص الاعتمادات الماليّة المرصودة للمشروع لغير الأهداف المنصوص عليها بالورقة التقنية للمشروع والمرفقها بالملف).

- المصادقة وصرف النفقات المتعلقة بالمشروع.

**المادة 07: الدراسات واحترام المواصفات التقنية**  
يلتزم صاحب المشروع بالتقيد بدراسات الجدوى التقنية والمعمارية وكل الدراسات الضرورية المتعلقة بإنجاز المشروع وفق الشروط التقنية والماليّة.

**المادة 08: ضبط المحاسبة**  
يمسّك صاحب المشروع محاسبة خاصة بالمشروع تضمن دقة وصدق السجلات المحاسباتية. كما يمسّك السجلات الخاصة بجسر الأنشطة والآليات والأدوات وكذا مخزون المواد المقتناة لسير المشروع.

ويلتزم بالاحتفاظ بكل الوثائق التقنية والماليّة المبررة للنفقات المتعلقة بإنجاز المشروع، لمدة 10 سنوات تبتدئ من تاريخ نهاية إنجاز المشروع.

**المادة 09: مساطر إنجاز النفقات**  
تعتمد نفس المساطر الجاري بها العمل بالنسبة لعمليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تنفيذ النفقات الخاصة بإنجاز المشروع.

**المادة 10 : المراقبة البعدية**  
تخضع كل العمليات المرتبطة بإنجاز المشروع للمراقبة من طرف هيئات مختصة بالإدارة، خاصة مراقبة اللجان المشتركة بين المفتشية العامة للمالية والمفتشية العامة للإدارة التربوية. ويلتزم صاحب المشروع بالتعاون مع لجان المراقبة، ووضع كل الوثائق والمعلومات الضرورية رهن إشارتها للقيام بمهامها.

**المادة 11: استمرارية المشروع**  
تلتزم الأطراف المعنية بضمان استمرارية المشروع، وذلك وفق برنامج يتم تسطيره بهذا الخصوص.

**المادة 12: التتبع**  
تعقد لجنة التتبع برئاسة السيد العامل أو من ينوب عنه اجتماعات للتأكد من حسن سير المشروع، ووضع الحلول الممكنة للمشاكل التي قد تعرّضه واقتراح الإجراءات التي تسهل إنجازه - وتضم في عضويتها جميع أطراف الاتفاقية. ويمكن للعامل استدعاء أي شخص أو هيئة يرى أن حضورها مفيدا لاجتماعات اللجنة.

**المادة 13 : رفع التقارير**

يتعهد صاحب المشروع بأن يرفع بصفة منتظمة، إلى الشركاء، تقريرا مفصلا حول السير المادي والمالي للمشروع.

ويجب أن يتضمن هذا التقرير مدى تطور مؤشرات التقييم وكذلك مقارنة بين الإنجازات والتوقعات مرفوقة بالبيانات، بالإضافة إلى تحليل الصعوبات المحتملة والحلول المتخذة أو المقترحة.

**المادة 14: المراجعة**

إن مراجعة مقتضيات هذا العقد يجب أن تتم باقتراح كتابي وموافقة الأطراف الموقعة عليه. وتكون هذه المراجعة موضوع ملحق.(انتهى)

في مستهل دراسة النقطة أعطى السيد الرئيس بالنيابة الكلمة لرئيس لجنة التنمية البشرية والشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية لتلاؤه تقرير اللجنة في الموضوع.

**محمد المجدوب :**

في إطار الإعداد لعقد دورة استثنائية للمجلس الجماعي بتاريخ 5 يناير 2017، عقدت اللجنة المكلفة بالتنمية البشرية والشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية اجتماعا لها يوم الاثنين 19 ديسمبر 2016 على الساعة الواحدة زوالا بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة، خصص لدراسة النقطة التالية:

1. المصادقة على اتفاقية شراكة بين الجماعة والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمجلس الإقليمي للعرائش و جامعة عبد المالك السعدي بتطوان متعلقة بخلق نواة جامعية بمدينة القصر الكبير.

2. المصادقة على اتفاقية شراكة مع الوكالة الحضرية للعرائش لإعادة هيكلة حي حمرية الهواري وهي زبيدة، وهي بلاد الصراري .

3. المصادقة على دفتر التحملات الخاص بمنح الاستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي لإقامة أكشاك.

ونظراً لعدم توفر النصاب القانوني ثم تأجيل اجتماع اللجنة طبقاً للمادة 52 من القانون الداخلي للمجلس الجماعي إلى يوم الثلاثاء 20 ديسمبر 2016 على الساعة الواحدة زوالا، حيث ترأس هذا الاجتماع السيد محمد المجدوب رئيس اللجنة وحضره من أعضاء اللجنة السيد:

**حسن الحسناوي : نائب الرئيس**  
وحضره بصفة استشارية من الأعضاء السيدان:

**الهام ركاع : نائبة الرئيس**

**مصطفى الحاجي : مستشار**  
كما حضره من الموظفين الجماعيين :

عبد السلام الأشقم : مدير المصالح

احمد العوني : رئيس قسم الجماعيات

منير أولاد الجلالى : قسم الجماعيات

عبد العالى بن ربوحة : مصلحة الشراكة والتعاون

وافتتح رئيس اللجنة الاجتماع بكلمة الترحيب والشكر بالسادة الحاضرين على تلبيتهم الدعوة من أجل إغناء الحوار ومناقشة النقط المدرجة بجدول الأعمال.

بعد ذلك انتقلت اللجنة لدراسة نقطة جدول الأعمال المتعلقة:

المصادقة على اتفاقية شراكة بين الجامعة والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمجلس الإقليمي للعرائش و جامعة عبد المالك السعدي بتطوان متعلقة بخلق نواة جامعية بمدينة القصر الكبير.

في بداية كلمته أشار رئيس اللجنة أن اتفاقية الشراكة التي تجمع الجامعة مع جامعة عبد المالك السعدي بتطوان والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمجلس الإقليمي للعرائش، تهدف إلى تحديد الشروط والقواعد المنظمة للشراكة بين هذه الأطراف المتعاقدة، قصد تمويل المشروع المسمى «خلق نواة جامعية بمدينة القصر الكبير»، وأضاف أن هذه الاتفاقية تكتسي أهمية بالغة على مستوى مستقبل أبناء المدينة وتطلعاتهم، نظراً للاكراهات التي تواجه الطلبة وأسرهم على مستوى مدينة القصر الكبير، كما تشكل أولوية ملحة لمواكبة التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمدينة، وجعل المؤسسة الجامعية مؤسسة قرب لما فيه خدمة الطلبة والتنمية المستدامة بصفة عامة.

بعد ذلك فتح السيد رئيس اللجنة باب المدخلات، حيث عبر السادة الحاضرين عن تثمينهم لهذه الاتفاقية مبرزاً فيها أهميتها وأولويتها القصوى بالنسبة للطلبة من أبناء المدينة من أجل تمكينهم من متابعة دراستهم الجامعية في أحسن الظروف، وكذلك تخفيف الأعباء المادية عن الأسر المعنية خصوصاً بالنسبة للطلبة الغير المنوхين، كما دعا الحاضرون إلى ضرورة التسريع بتصفيية الوعاء العقاري ذي المساحة (حوالى هكتاران) الواقع بمنطقة سidi عبد الله المظلوم، من أجل إنجاز هذا المشروع في أقرب الأجال. وفي الأخير أوصت اللجنة بالمصادقة على الاتفاقية.

بعد ذلك فتح السيد الرئيس بالنيابة باب المدخلات.

### مصطفى الحاجي

في بداية تدخله رحب المستشار المحترم بالحضور وثمن مبدئياً الخطوات التي قام بها المجلس الجماعي بخصوص إحداث النواة الجامعية، وأبدى ملاحظتين الأولى تتعلق بصغر القاعتين المقترحتين للتدرис واقتراح اعتماد بدلهما القاعة الكبرى بجوار مقر البلدية، والملاحظة الثانية تتعلق بصغر الوعاء العقاري المجاور لدار الشباب سidi عبد الله المظلوم والمراد تخصيصه لاستيعاب النواة الجامعية مشيراً إلى أن هذا الوعاء لا يسمح بتطور النواة الجامعية مستقبلاً واقتراح البحث عن وعاء عقاري أكثر ملاءمة.

### فاطمة شعوان

في مستهل تدخلها رحبت نائبة كاتب المجلس المحترم بالحضور وأشارت إلى الأهمية التي تكتسيها هذه النقطة ودورها في تخفيف جزء مهم من الأعباء المالية التي تواجه الآباء والطلبة والتي تكون في الغالب السبب الرئيسي في عدم إكمال العديد منهم لشواره الدراسي ناهيك عن التخفيف من التعب اليومي الذي يواجهه الطلبة بالانتقال من والى الكلية متعددة التخصصات بالعرائش وفي آخر كلمتها شكرت كل من ساهم في إنجاح هذه المبادرة.

### احمد الخطاب

في بداية كلمته رحب المستشار المحترم بالحضور واعتبر أن التفكير في خلق نواة جامعية بالمدينة هو تفكير في المسار الصحيح وإنصاف للمدينة التي لها عمق تاريخي وثقافي والتي تفخر بؤطراً وتراثاً بشرىحة واسعة من الطلاب، وأشار إلى أنه بمجرد ما أخبر بالاجتماع الأول الذي عقد على مستوى العمالة باعتباره عضواً في المجلس الإقليمي ثمن ودافع عن الفكرة وطالب بأن تكون مسامحة المجلسين الجماعي والإقليمي فورياً ومستعجلة، وأضاف أن هذه المبادرة من شأنها تحقيق بعض الطموحات وتخفيف العبء عن الطلبة من أبناء المدينة بتقريب خدمات الجامعة منهم، كما ستمكن الموظفين بالمدينة ومحبيها من متابعة دراستهم الجامعية في ظروف مناسبة، وفي آخر كلمته أشار إلى أن البنية المقترحة هي مجرد خطوة انتقالية نحو تهيئة العقار المخصص للنواة، وطالب من المجلس التفكير بعقار أكبر يكون قادر على استيعاب نواة جامعية قادرة على التوسيع.

### عبد السلام البياتي

في مستهل تدخله رحب النائب المحترم بالحضور وأضاف أن هذه النقطة تستحق منا الوقوف على معنى دلالتها ومضمون أبعادها لفهم الرؤية المستقبلية الاستراتيجية للسياسة العمومية المحلية التي يتجه إليها الفاعل السياسي والمؤسساتي المحلي من الناحية الموضوعية، وكذا لفهم الإرادة السياسية الذاتية للمجلس الجماعي والتي تنطلق من الإيمان الحقيقي بإمكانية تغيير الأنماط السائدة بتأثيراتها السلبية على المجتمع، والطموح إلى الرفع من حجم المشاريع بناء على ما تتطلبه حاجيات وأولويات المجتمع المحلي وبما يتاسب والثقافة المحلية ويلتقي مع مطالب الساكنة.

هذه الأهداف التي راهنا عليها منذ وعدنا سكان مدينتنا بأن نحقق جميعاً الأهداف من الالتزام السياسي وتجاوز الإخفاقات السابقة ونمحو أزمة تدبير المشاريع ونشارك ونساهم بارادة حقيقة إلى جانب كل الشرفاء في إعادة أمجاد المدينة، مدينة العلم والعلماء، وأضاف النائب المحترم أننا اليوم بارادة السيد الرئيس والسادة النواب وكل مكونات المجلس وبمشاركة مع كل الفاعلين المؤسساتيين والاجتماعيين والسلطات المحلية وعلى رأسها السيد عامل الإقليم سنعمل على تفعيل التوجهات الملكية التي تعطي للرأسمال اللامادي أولوية في السياسات الوطنية.

خالد المودن

في بداية تدخله رحب المستشار المحترم بالحضور وثمن هذه الاتفاقية التي من شأنها إعادة الاعتبار للمدينة، كما ستساهم في التخفيف من معاناة الطلبة من أبناء المدينة في التنقل وفي التغذية وفي السكن. وطالب من المجلس إعادة النظر في الوعاء العقاري المقترن للمرحلة الثانية من الاتفاقية على اعتبار أن هذا الوعاء موجود بمنطقة سكنية محدودة بالسكة الحديدية ولا يتيح بذلك إمكانية التطور المستقبلي للنواة الجامعية كما لا يلبي انتظارات الساكنة، وخلص إلى أن هذه المبادرة جيدة ويجب مواكبتها من طرف جميع المتتدخلين بمجموعة من البرامج والمشاريع الأخرى سواء على مستوى التنقل أو التغذية ولما لا نواة لحي الجامعي.

عبد الله أمباركى

في مستهل كلمته رحب النائب المحترم بالحضور وسجل بارتياح إلتام المجلس الجماعي أغلىبية ومعارضة على تثمين هذه المبادرة الطيبة واعتبرها بادرة تدل على أن كل مكونات المجلس هدفها هو مصلحة المدينة، وطالب المجلس بالإسراع بتصفيه الوعاء العقاري موضوع الاتفاقية لحل في أقرب الأجال المعاناة التي يعيشها الطلبة من أبناء المدينة ومساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

عبد المجيد أمين

في بداية تدخله رحب المستشار المحترم بالحضور وثمن هذه الاتفاقية على اعتبار أن إحداث مؤسسة أكademie للبحث العلمي سيعطي للمدينة إشعاعاً ويساهم في تنميتها من جميع الجوانب كما سيخفف العبء عن الطلبة من أبناء المدينة، ونبه إلى عدم تخيس بداية المشروع واعطائها الوقت الكافي حتى تعطي المنتظر منها. كما أشار إلى أن الوعاء العقاري المقترن لإحداث النواة الجامعية إلى حد ما لا يفي بالغرض المطلوب منه، ولا يستجيب لمعايير ومواصفات المؤسسة الجامعية التي تتطلب مجموعة من المرافق الضرورية التي تسهل عملها، كما لا يستحضر امتداد الجامعة وتوسيع شعبها، وطالب المجلس باستحضار كل هذه الأمور والتفكير في وعاء عقاري يسمح بتوسيع النواة ويرجع بالنفع على المدينة ويربطها بتاريخها يضيف المستشار المحترم.

سعيد خiron

في تدخله قدم المستشار المحترم بعض المقترنات لتطعيم الاتفاقية وتمحورت بالخصوص حول المادتين الثانية والثالثة بحيث اقترح تعويض الفقرة الثانية من المادة الثانية بعبارة:

- التزام المجلس الجماعي لمدينة القصر الكبير بتوفير الوعاء العقاري ذي المساحة (حوالى 02 هكتاراً) الواقع بمنطقة سidi عبد الله المظلوم أو أي وعاء عقاري آخر، لتخديسه وفق دراسة تقنية ودراسة جدوى مدقة لاستيعاب النواة الجامعية المستقبلية للقصر الكبير.

واقتراح بخصوص المادة الثالثة من الاتفاقية عبارة:

- يتم العمل بهذه الاتفاقية إلى حين إنجاز المشاريع المضمنة بها؛ وتدخل بنودها حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ التوقيع عليها من قبل الشركاء

كما طالب المجلس باعتماد توصية للعمل على تصفية الوعاء العقاري ذي المساحة 17 هكتار قبلة معمل الصباط لإنجاز مشروع نواة جامعية قابلة للتتوسيع.

### مصطفى الزياخ

في بداية كلامته رحب النائب المحترم بالحضور وأشار إلى أن خلق نواة جامعية بالمدينة أصبح ضرورة ملحة لتخفييف معاناة الطلبة من أبناء المدينة وأسرهم، وأضاف أن إحداث هذه النواة الجامعية لم يأت من قبيل الترف أو المن على المدينة بل هي خطوة لإعادة الاعتبار للمدينة ولمكانها التاريخية، وتنمى لو أن الطابع الاستثنائي لهذه الدورة وهذه النقطة أن يأخذ كذلك الطابع الاستعجالي، وذلك من أجل التسريع بوثيرة إنجاز المراحل الأولى من المشروع والإسراع بتصفيه الوعاء العقاري المناسب المخصص لاستيعاب النواة الجامعية المستقبلية.

### رشيد صبار

في بداية تدخله رحب كاتب المجلس المحترم بالحضور وأشار إلى أن هذه الاتفاقية تأتي تنفيذا للتعليمات السامية لعاهر البلاد في خطابه التاريخي بتاريخ 18 ماي 2005 الذي حدد أهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كما تأتي في إطار انفتاح الجامعية المغربية على المجالس الترابية من خلال مواكبة الاستراتيجية الوطنية لإصلاح التعليم وتقرير خدماته من الطلبة، وتأتي كذلك في إطار حرص المجلس الجماعي على الاهتمام بالمشاكل التي يعاني منها أبناء المدينة من الطلبة الذين يتبعون دراستهم الجامعية مع النقل والسكن والتغذية، ونزواولا كذلك عند رغبة العديد من الطلبة القرصريين و الطلبة المنحدرين من المناطق المجاورة للمدينة وأولياء أمورهم وكذلك الرد الاعتبار لمدينة القصر الكبير المجاهدة.

وأضاف أن هذه الاتفاقية قد توجت عددا من الاجتماعات الماراطونية التي جمعت بين الجماعة ورئيسة جامعة عبد المالك السعدي بتطوان وعمادة الكلية المتعددة التخصصات بالعرائش تحت إشراف السيد عامل الإقليم مشكورا الذي أولى عناية كبيرة لهذا الملف.

وأضاف السيد كاتب المجلس في آخر تدخله أن إنجاز هذا المشروع مهم سيتم وفق مخطط ثلاثي قطعت فيه أشواط كبيرة.

### السيد الرئيس بالنيابة

في مستهل كلامته شكر السيد الرئيس بالإذابة أعضاء المجلس على تدخلاتهم القيمة وعلى تجاوبهم مع أهمية هذه النقطة، وقدم مجموعة من التوضيحات حول حياثيات اقتراح إحداث النواة الجامعية بالمدينة. بحيث أشار إلى أن افتتاح مسلك جديد للقانون بالكلية المتعددة

الشخصيات بالعرائش وتسجيل أكثر من ألف طالب جديد نتج عنه اكتضاض غير طبيعي تعدد معه على الكلية توفير أجواء مناسبة للدراسة. وأمام هذا الواقع تم عقد اجتماع على مستوى العمالقة حضره السيد رئيس المجلس الجماعي ترتب عن هذا الاجتماع إحداث لجنة رفيعة المستوى أنيط بها البحث عن أماكن مفترضة لتصريف هذا الاكتضاض.

وقد اقترح الجماعة على أعضاء اللجنة تخصيص القاعة الكبرى بجوار مقر البلدية لاستغلالها كملحقة للكلية بالعرائش غير أن اللجنة رفضت هذا المقترن لعدم استجابة هذه القاعة للمواصفات التقنية المطلوبة.

ونظراً للحالة المستعجلة تم اقتراح دار الشباب سidi عبد الله المظلوم التي تتتوفر على قاعتين مكونتين من طابقين أرضي وعلوي يمكنهما استيعاب حوالي 480 طالب.

بعد ذلك وبعد عدة اجتماعات أصبح التوجه هو خلق نواة جامعية بالمدينة الأمر الذي يتطلب معه تخصيص مساحة إضافية مما عزا بالجماعة إلى إجراء مسح طبوغرافي للعقار المجاور لدار الشباب الذي أبدى أصحابه موافقة مبدئية على التفاهم مع المجلس.

وبخصوص ما أثير حول مرور السكة الحديدية بجوار النواة الجامعية أكد السيد الرئيس بالإنابة أن هذا التساؤل تم طرحه على المهندس المشرف على المشروع الذي أكد على أن معايير ومواصفات بناء المؤسسات الجامعية وتحويتها يجعل من المستحيل وصول أي أصوات خارجية إلى قاعات الدرس.

كما ثمن السيد الرئيس بالنيابة اتفاق كل مكونات المجلس على هذه الاتفاقية ودعوتهم إلى ضرورة الإسراع بتنزيل المرحلة الأولى منها في أقرب الآجال، وبخصوص المرحلة الثانية أكد السيد الرئيس بالإنابة على أن الأبواب كلها لازالت مفتوحة وأن المجلس سيأخذ بعين الاعتبار الاقتراح الذي قدمه السيد سعيد خيرون وسينظر في مدى جاهزية الوعاء العقاري المقترن وطرحه على باقي أطراف الاتفاقية.

وفي آخر كلمته ذكر السيد الرئيس بالنيابة بمجموعة من المبادرات التي اتخذها المجلس لحل مشكل التنقل من والى الكلية المتعددة التخصصات الذي يعاني منه الطلبة وأسرهم سواء مع شركة النقل الحضري أو على مستوى الجهة، وأضاف أن هذه المبادرات لم يتتسن لها النجاح لعدم وجود أساس قانوني يؤطرها، وترك باب الاقتراحات مفتوحاً أمام السادة أعضاء المجلس.

بعد ذلك طرح السيد الرئيس بالنيابة النقطة على المصادقة فصودق عليها بإجماع الأعضاء الحاضرين.

مقرر عدد 1313 بتاريخ 05 يناير 2017

النقطة المتعلقة بالصادقة على اتفاقية شراكة بين الجماعة و المبادرة الوطنية للتنمية البشرية و المجلس الإقليمي للعرائش و جامعة عبد المالك السعدي بتطوان متعلقة بخلق نواة جامعية بمدينة القصر الكبير.

ان مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في جلسته الوحيدة من الدورة الاستثنائية لشهر يناير 2017 والمعقدة بتاريخ 05 يناير 2017

وطبقاً لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14 وخاصة المادة 43 منه.

وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالصادقة على اتفاقية شراكة بين الجماعة و المبادرة الوطنية للتنمية البشرية و المجلس الإقليمي للعرائش و جامعة عبد المالك السعدي بتطوان متعلقة بخلق نواة جامعية بمدينة القصر الكبير.

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 34

عدد الأصوات المعتبر عنها: 34

عدد الأعضاء الموقفين: 34

وهم السادة:

حسن الحسناوي - مصطفى الزياخ - عبد السلام البياتي - حسن صيكوك - عبد الله أمباركى -  
سعيدة بوعشة - إلهام ركع - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - منير أغلوطة -  
محمد الدامون - محمد المجدوب - عبد الله بوزيid - محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري -  
محمد توفيق الشاوش - زينب السيمو - عبد السلام بنحدو - السعيد بوفنار - سعيد خيرون - خالد  
المودن - يونس شكور - رشيد الحميدي - احمد عوايج - مصطفى التمساني - محمد الحجيري -  
عبد المجيد أمين - احمد الخطاطب - محمد سعيد شليحة - محمد التيجاني - مصطفى الحاجي -  
سعاد برحمة - مريم التيجاني.

عدد الأعضاء الرافضين: لا أحد

عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي بإجماع الأعضاء الحاضرين على النقطة المتعلقة بالمصادقة على اتفاقية شراكة بين الجماعة والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمجلس الإقليمي للعرائش وجامعة عبد المالك السعدي بتطوان متعلقة بخلق نواة جامعية بمدينة القصر الكبير.

كاتب المجلس  
رشيد صبار



الرئيس بالنيابة  
حسن الحسناوي



### النقطة الثانية

المصادقة على اتفاقية شراكة مع الوكالة الحضرية للعرائش لإعادة هيكلة حي حمرية الهواري وحي زبيدة، وحي بلاد الصرصري .

في بداية النقطة أعطى السيد الرئيس بالنيابة الكلمة لرئيس لجنة التنمية البشرية والشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية لتلاوة تقرير اللجنة في الموضوع.

محمد المجدوب:

بعد ذلك انتقلت اللجنة للدراسة النقطة الثانية من جدول الأعمال:

المصادقة على اتفاقية شراكة مع الوكالة الحضرية للعرائش لإعادة هيكلة حي حمرية الهواري وحي زبيدة، وحي بلاد الصرصري .

في مستهل تدخله أشار السيد رئيس اللجنة بأهمية اتفاقية الشراكة مع الوكالة الحضرية للعرائش، والتي تهدف إلى إعداد دراسة لإعادة هيكلة حي حمرية الهواري وحي زبيدة، وحي بلاد الصرصري ، هذه الأحياء التي تفتقر لأدنى المرافق الضرورية. وأضاف أن هذه الاتفاقية تأتي انسجاماً مع توجهات المجلس الجماعي الهدافة إلى تدعيم البنية التحتية والطرق بالمدينة بصفة عامة وهيكلة الأحياء الناقصة التجهيز بصفة خاصة. وذلك من أجل النهوض بهذه الأحياء وتأهيلها بما يمكن ولوح المواطنين إلى الخدمات الأساسية.

وبعد تلاوة الاتفاقية و مناقشة فصولها، عبر السادة الأعضاء عن تأييدهم و تثمينهم لهذه الاتفاقية.

وفي الأخير أوصت اللجنة بالمصادقة على الاتفاقية التالية.

اتفاقية شراكة مع الوكالة الحضرية للعرائش لإعادة هيكلة حي حمرية الهواري وحي زبيدة، وحي بلاد الصرصري .

المملكة المغربية  
وزارة الداخلية  
عمالة إقليم العرائش

جماعة القصر الكبير

اتفاقية شراكة بين:

جماعة القصر الكبير  
و  
الوكالة الحضرية للعرائش

إعادة هيكلة الأحياء:

- (1) حمرية الهاوري.
- (2) زبيدة.
- (3) بلاد الصرصري.



## مراجع تشريعية وقانونية

### بناء على مايلي :

- الظهير الشريف رقم 1.92.7 الصادر في 15 ذو الحجة 1412 (17 يونيو 1992) بتنفيذ القانون رقم 25-90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات.
- الظهير الشريف رقم 1.92.31 الصادر في 15 ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) بتنفيذ القانون 12.90 المتعلق بالتعمير.
- الظهير الشريف رقم 1-85-15-14-113 الصادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات.
- الظهير الشريف رقم 1.16.124 الصادر في 21 من ذي القعدة 1437 ( 25 أغسطس 2016) بتنفيذ القانون 66.12 المتعلق بمراقبة وجزر المخالفات في مجال التعمير والبناء.
- الظهير الشريف رقم 1-51-93-1414 الصادر في 22 ربيع الأول 1414 ( 10 سبتمبر 1993) بمثابة قانون متعلق بالوكالات الحضرية.
- الظهير الشريف رقم 1-254-81-1402 الصادر في 11 رجب 1402 ( 6 مايو 1982) بتنفيذ القانون رقم 7-81 المتعلق بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة والاحتلال المؤقت كما تم تعديله.
- المرسوم رقم 2.92.833 الصادر في 25 ربيع ثاني 1414 ( 12 أكتوبر 1993) بتنفيذ القانون رقم 25-90 المذكور أعلاه.
- المرسوم رقم 2-832-92 الصادر في 27 ربيع الثاني 1414 ( 14 أكتوبر 1993) بتطبيق القانون 90-12 المذكور أعلاه.
- المرسوم رقم 67-93-2 الصادر في 4 ربيع الثاني 1414 ( 21 سبتمبر 1993) لتطبيق القانون المتعلق بالوكالات الحضرية.
- المرسوم رقم 2-82-382 الصادر في 2 رجب 1403 ( 16 أبريل 1983) بتطبيق القانون رقم 7-81 المذكور أعلاه.
- المرسوم رقم 2-13-424 الصادر في 13 من رجب 1434 (24 مאי 2013) بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لشكل وشروط تسليم الرخص والوثائق المقررة بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بالتعمير والتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والنصوص الصادرة لتطبيقها.
- المرسوم رقم 2-13-426 الصادر في 8 شعبان 1434 ( 17 يونيو 2013) يتعلق بالوكالات الحضرية لتارودانت وبرشيد والعرائش والصخيرات - تمارا.
- محضر مداولات المجلس الجماعي في الدورة الاستثنائية بتاريخ 05 يناير 2017.

الوَكَالَةُ الْعَضْرِيَّةُ لِلْعِرَائِشِ الْمُمْثَلَةُ فِيْ شَخْصٍ مُدِيرِهَا  
وَمُنْوَانِهَا : 190، تَجْرِيَةُ الْمَغْرِبِ الْجَدِيدِ

من جهة

وَجَمَاعَةُ الْقُصْرِ الْكَبِيرِ الْمُمْثَلَةُ فِيْ شَخْصٍ رَئِيسِهَا  
وَمُنْوَانِهَا هُوَ مَقْرِئُهَا الإِدَارِيُّ

من جهة أخرى

أَذْنَتْ أَبْيَادَهُ حَلْسَى دَاهْ نَسْرَيَهُ

X

**الفصل ١ : معرفة الأدلة**

بموجب هذه الاتفاقية:

تقوم الوكالة، وبطلب من الجماعة، بإعداد دراسة إعادة هيكلة الأحياء التالية:  
حمرية الهواري وزبيدة وبلاد الصرصري.

تلزم الوكالة الحضرية بإعداد دراسة هيكلة الأحياء ناقصة التجهيز تالفة الذكر، بالاعتماد على مواردها الذاتية بالإضافة إلى تقديم المساعدة التقنية والقانونية والتأطير للجماعة.

**الفصل ٢ : مدة دراسة الأدلة**

يسري مفعول هذه الاتفاقية ابتداءً من تاريخ توقيعها والتأشير عليها من طرف السيد عامل إقليم العرائش إلى غاية إتمام الدراسة.

**الفصل ٣ : المراحل التي تجري فيها مهام طرفي العملة من أجل التفروع في دراسة الأدلة**

**المراحل**

- ١- تصميم المسح الطبوغرافي على قرص معلوماتي.
- ٢- التصميم والبحث العقاريين انطلاقاً من بحث حول البيوعات المبرمة قبل تاريخ إمضاء الاتفاقية، مرفقاً بعقود هذه البيوعات.
- ٣- يتم فحص هذه الوثائق ومعالجتها والموافقة عليها، من طرف لجنة التتبع التي تضم في عضويتها كل من العمالة والوكالة الحضرية والجماعة، قبل الشروع في الدراسة.

**الفصل ٤ : إجراءات المراحل**

**١- الدراسة الأولية:**

وتشتمل على:

- ▷ حصر المساحة التي تشملها الدراسة؛
- ▷ تقسيم المساحة التي تشملها الدراسة إلى قطاعات؛

تحدد مدة هذه المهمة في شهر واحد (١) ابتداء من تاريخ الموافقة على الوثائق المطلوبة والمحددة في الفصل ٣.



## ٢- القيام ببحوث ميدانية وإنجاز تصميم أولي للدراسة:

تقوم الوكالة الحضرية ببحث ميدانية، بمعية الجماعة والعمالة، تخص:

» البنية التحتية.

» حالة البناء (نوع البناء، عدد الطوابق، المواد المستعملة في البناء.

الفتوحات، الاستعمال المخصص له السفلي، ... إلخ).

» الربط بمختلف الشبكات: الماء الصالح للشرب، التطهير، الكهرباء.

» معالجة المعلومات المحصل عليها.

» إنجاز مخطط إعادة الهيكلة بمقاييس 1/1000 مع ضابطة البناء.

تكون هذه الدراسة موضوع مناقشة بين كافة المصالح المعنية: السلطات الإقليمية، الجماعة، الوكالة الحضرية، المفتشية الجهوية للعمارة وإعداد التراب الوطني، وكذا المصالح المكلفة بمختلف الشبكات.

تحدد مدة إنجاز هذه المهمة في ثلاثة أشهر (3).

## ٣- إنجاز الوثائق النهائية:

تتضمن الوثائق النهائية ما يلي:

» تصاميم إعادة الهيكلة بسلم 1/1000.

» دفتر التحملات الخاص بها.

تحدد مدة إنجاز هذه المهمة في شهر واحد (1).

### المفصل ٣ : مدة الدراسة

تحدد مدة الدراسة موضوع الاتفاقية، في خمسة أشهر (5) من اليوم المولى للشرع في الدراسة،

حيث يشرع في الدراسة بعد توصل الوكالة الحضرية بالوثائق المبينة في الفصل 3.

يمكن مراجعة مراحل ومدة الدراسة إذا دعت الضرورة إلى ذلك، في إطار اتفاق مشترك بين العمالة والجماعة والوكالة الحضرية.

### المفصل ٤ : الدواعي

تعقد اجتماعات تشاورية تبدي من خلالها الجماعة المعنية والسلطات الإقليمية والمصالح المعنية رأيها حول الدراسة في مختلف مراحلها.



الفصل ٧ : آلية التعمير

بعد إعداد التصاميم التقويمية للأحياء، وضابطة بنائها، تتم إاحتها لمدة شهر واحد (١) لمسطرة البحث العمومي، يتم فيه تسجيل جميع تعرضات وملحوظات المواطنين.

الفصل ٨ : دراسة تعرضات وملحوظات المواطنين

يتم عقد اجتماع يضم: المفتشية الجهوية للعمير وإعداد التراب والجماعة وقسم التعمير بالعمالة والوكالة الحضرية لدراسة تعرضات وملحوظات المواطنين، ووضع الصيغة النهائية للملف.

الفصل ٩ : الوثائق التمهيدية للدراسة

ت تكون مما يلي:

- » تصميم بسلم ١/١٠٠٠ (مخطط الهيكلة) (٣ نظائر).
- » أنسوخ التصاميم.
- » دفتر التحملات (٣ نسخ).

و يتم المصادقة عليها من طرف السيد عامل إقليم العرائش والسيد رئيس المجلس الجماعي للقصر الكبير والسيد مدير الوكالة الحضرية للعرائش.

الفصل ١٠ : تسجيل ملحوظات الدراسة

تبقي مسألة التسوية العقارية للأحياء موضوع إعادة الهيكلة من اختصاص الجماعة المعنية.

الفصل ١١ : الزيارات والطاهبات

يتم حل أي نزاع حول تنفيذ بنود هذه الاتفاقية بين الأطراف المتعاقدة بالتراضي، أو اللجوء إلى احتجام السيد عامل الإقليم إن اقتضى الأمر ذلك.

**الفصل 12 ، المعايير التوجيهية**

بعد إنتهاء الدراسة المتعلقة بالأحياء ناقصة التجهيز، سيتم إعداد اتفاقية خاصة بتمويل الأشغال وإنجازها من طرف جميع الفرق كل في دائرة اختصاصه، وتضم :

- العمالة،
- الجماعة،
- المديرية الإقليمية للسكنى وسياسة المدينة،
- الوكالة الحضرية،
- وكل من القطاعات المعنية.

**الفصل 13 ، خصوصية الدليل**

ستتجزأ دراسات أخرى تشمل باقي الأحياء ناقصة التجهيز بجماعة القصر الكبير وستكون موضوع اتفاقيات أخرى.

.....  
مذكرة:

**المحتوى**

رئيس المجلس الجماعي للقصر الكبير



مدير الوكالة الحضرية للعرائش

تأشيرية

السيد عامل إقليم العرائش

**محمد السباعي**

X

السيد الرئيس بالنيابة

أشار السيد الرئيس بالنيابة إلى حضور ممثل الوكالة الحضرية لأشغال الدورة وعن استعداد هذا الأخير للإجابة على أسئلة السادة الأعضاء.  
بعد ذلك فتح باب المداخلات.

سعيد خيرون

تساءل حول جدوى ومال إعداد هذه الدراسة بالموازاة مع إعداد تصميم التهيئة لمدينة القصر الكبير، وطالب بعدم إغفال تضمين تصميم إعادة التهيئة موضوع هذه الاتفاقية في تصميم تهيئة الجماعة قبل المصادقة النهائية على هذا الأخير، كما اقترح المستشار المحترم على المجلس الاتصال بوكالة تنمية أقاليم الشمال للحصول على تصاميم طبوغرافية للأحياء موضوع الاتفاقية.

خالد المودن

تساءل حول ما إذا كانت الاتفاقية تتعلق بإعداد دراسة أم بهيكلة الأحياء المعنية.

عبد السلام البياتي

أوضح النائب المحترم أن الدراسات الطبوغرافية التي قامت بإعدادها وكالة تنمية أقاليم الشمال لم تشمل الأحياء موضوع الاتفاقية، وبخصوص الصيغة النهائية لتصميم تهيئة مدينة القصر الكبير أكد النائب المحترم أن العمل لا زال متواصل وأن الجماعة لن تسبق الأحداث وستعمل على تضمين مخطط إعادة التهيئة موضوع الاتفاقية ضمن الصيغة النهائية لتصميم تهيئة المدينة.

ممثل الوكالة الحضرية

في بداية تدخله رحب السيد ممثل الوكالة الحضرية بالحضور وشكر المجلس على الدعوة، وأضاف أن الاتفاقية جاءت بعد عدة مشاورات على صعيد العمالة جمعت بين الوكالة الحضرية ورئيسة المجلس الجماعي لمدينة القصر الكبير وكان من بين مخرجات هذه الاجتماعات التسريع بإعادة هيكلة الأحياء المذكورة في الاتفاقية على أن يتم إنجاز دراسات أخرى تشمل باقي الأحياء ناقصة التجهيز بالمدينة تكون موضوع اتفاقيات أخرى.  
وأضاف أن الوكالة أخذت على عاتقها بوسائلها الذاتية المحدودة إعداد دراسة لإعادة هيكلة ثلاثة أحياء وذلك في إطار تيسير عملية دراسة طلبات الرخص والتجزئات في هذه المناطق وخلص إلى أن هذه الاتفاقية ستعقبها اتفاقيات أخرى خاصة بتمويل أشغال تجهيز هذه الأحياء وأن المجلس مطالب بالبحث عن شركاء لتمويل هذه الأشغال.

السيد الرئيس بالنيابة

في كلمته شكر السيد الرئيس بالإذابة ممثل الوكالة الحضرية وأعضاء المجلس الجماعي على تدخلاتهم القيمة، وأضاف أننا اليوم بصدق المصادقة على اتفاقية لإعداد دراسة إعادة هيكلة أحياء حمرية الهواري، وزبيدة، وبلاط الصرصري. وكما يعلم الجميع يضيف السيد الرئيس أن الجماعة ورثت هذه الوضعية، فهذه الأحياء قد أحقت بالمجال الحضري مؤخراً وهي تعاني مجموعة من المشاكل يتبعها على المجلس الإسراع بتنفيذ هذه الاتفاقية لتخفيض جزء من العبء على ساكنتها، فلا يعقل أن نمنع سكان هذه الأحياء من البناء في الوقت الذي لا يسعنا فيه تقديم الرخص القانونية. وطالب كل مكونات المجلس للمصادقة على الاتفاقية.

بعد ذلك طرح السيد الرئيس بالنيابة النقطة على المصادقة فصودق عليها بإجماع الأعضاء الحاضرين.

مقرر عدد 66 بتاريخ 05 يناير 2017

النقطة المتعلقة بالمصادقة على اتفاقية شراكة مع الوكالة الحضرية للعرائش لإعادة هيكلة حي حمرية الهواري وحي زبيدة، وحي بلاط الصرصري .

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في جلسته الوحيدة من الدورة الاستثنائية لشهر يناير 2017 والمنعقدة بتاريخ 05 يناير 2017

وطبقاً لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14 وخاصة المادة 43 منه.  
وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالمصادقة على اتفاقية شراكة مع الوكالة الحضرية للعرائش لإعادة هيكلة حي حمرية الهواري وحي زبيدة، وحي بلاط الصرصري .

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 34

عدد الأصوات المعتبر عنها: 34

عدد الأعضاء الموقفين: 34

وهم السادة:

حسن الحسناوي - مصطفى الزياخ - عبد السلام البياتي - حسن صييكوك - عبد الله أمباركى - سعيدة بوعشة - إلهام ركع - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزادار - منير أغلووت - محمد الدامون - محمد المجدوب - عبد الله بوزيد - محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري -

محمد توفيق الشاوش - زينب السيمو - عبد السلام بنحدو - السعيد بوفنار - سعيد خيرون - خالد المودن - يونس شكور - رشيد الحميدي - احمد عوايج - مصطفى التمساني - محمد الحجيري - عبد المجيد أمين - احمد الخاطب محمد سعيد شليحة - محمد التيجاني - مصطفى الحاجي - سعاد برحمة - مريم التيجاني.

عدد الأعضاء الرافضين: لا أحد

عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي ياجماع الأعضاء الحاضرين على النقطة المتعلقة بالصادقة على اتفاقية شراكة مع الوكالة الحضرية للعرائش لإعادة هيكلة حي حمرية الهواري وحي زبيدة، وحي بلاد الصرصري .

كاتب المجلس  
رشيد صبار

الرئيس بالنيابة  
حسن الحسناوي

### النقطة الثالثة

المصادقة على دفتر التحملات الخاص بمنح الاستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي لإقامة أكشاك.

في مستهل دراسة النقطة أعطى السيد الرئيس بالنيابة الكلمة لرئيس لجنة التنمية البشرية والشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية لتلاؤه تقرير اللجنة في الموضوع.

محمد المجدوب :

ثم انتقلت اللجنة إلى دراسة النقطة الثالثة:  
3. المصادقة على دفتر التحملات الخاص بمنح الاستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي لإقامة أكشاك.

في بداية النقطةتناول الكلمة السيد رئيس اللجنة، حيث بين أن المجلس الجماعي قد اتخذ في الدورة العادية لشهر أكتوبر 2016 مقررا يقضي بإحداث أكشاك بالمدينة، وأضاف أن إعداد مشروع كناش التحملات هذا يهدف إلى استكمال الإجراءات المطلوبة لاستغلال هذه الأكشاك.

بعد ذلك فتح باب المناقشة، حيث قامت اللجنة بدراسة مسودة مشروع كناش التحملات مؤكدة على تضمينه مجموعة من المقتضيات الكفيلة بإقامة أكشاك فوق الملك الجماعي بشكل يضمن احترام جمالية المدينة والمنظر العام بها، مع وضع هذه الأكشاك بطريقة لا تعرقل حركة السير والجولان بالمدينة مع التزخيص بأنشطة تتماشى وموقع هذه الأكشاك. وفي الأخير أوصت اللجنة بالمصادقة على مشروع كناش التحملات، كما تمت دراسته من طرف اللجنة.

### دفتر التحملات

#### الخاص بمنح الاستغلال المؤقت للملك العمومي البلدي لإقامة أكشاك

- بمقتضى الظهير الشريف رقم 5-15-1 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون 113-14 يتعلق بالجماعات.
- و بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.07.195 الصادر في 19 من ذي القعدة 1428 (30 نوفمبر 2007) بتنفيذ القانون رقم 47.06 المتعلقة بجماعات الجماعات المحلية.
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.07.209 الصادر في 16 ذي الحجة 1428 (27 ديسمبر 2007) بتنفيذ القانون رقم 39.07 القاضي بسن مقتضيات انتقالية فيما يتعلق ببعض الرسوم والحقوق والمساهمات والإتاوات المستحقة لفائدة الجماعات المحلية.
- وبمقتضى الظهير الشريف رقم 1.06.15 صادر في 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006) بتنفيذ القانون رقم 54.05 المتعلقة بالتدبير المفوض للمرافق العامة.
- وبمقتضى الظهير الشريف الصادر بتاريخ 17 صفر 1340 (19 أكتوبر 1921) المتعلق بالأملاك الخاصة بالبلديات كما تم تغييره وتميمه.

- وبمقتضى الظهير الشريف الصادر بتاريخ 24 صفر 1337 (30 نوفمبر 1918) والمتعلق بمنح رخص الاستغلال المؤقت للملك العمومي البلدي كما وقع تغييره وتتميمه.
- وتطبيقاً لمقتضيات المرسوم رقم 12349-2 الصادر في 18 من جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013) يتعلّق بالصفقات العمومية.
- وبناء على مقتضيات المرسوم رقم 2.09.441 صادر في 17 من محرم 1431 (3 يناير 2010) بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات المحلية ومجموعاتها.
- وبناء على القرار الجبائي المستمر رقم 38 بتاريخ 15 مايو 2008 الذي يحدد مبلغ الضرائب والرسوم و الحقوق والواجبات المستحقة لفائدة ميزانية الجماعة الحضرية لمدينة القصر الكبير. تبعاً لحضور اللجنة التقنية المختلطة المكلفة بتحديد أماكن إحداث أكشاك بالمدينة بتاريخ 15 شتنبر 2016.
- وبناء على مقرر المجلس الجماعي المتخد خلال الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 05 يناير 2017 تحت عدد .....

### الباب الأول:

#### **مقتضيات عامة**

##### **الفصل الأول : موضوع دفتر التحملات**

يهدف هذا الدفتر إلى تحديد طرق وكيفية الاستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي، من أجل وضع أكشاك داخل المدار الحضري لجماعة القصر الكبير.

##### **الفصل الثاني: حجم الأكشاك ونشاطها.**

يحدد عدد الأكشاك و مواقعها من طرف لجنة تقنية مختلطة وفق القوانين المعمول بها. ويجب أن تكون الأكشاك موحدة من حيث الحجم على مستوى كل شارع أو ساحة عمومية للمحافظة على جمالية ورونق الطابع العمراني للمدينة. على ألا تتعدى مساحتها 02 متراً مربعاً وأن تكون عبارة عن بناء مفتوح. يتم الترخيص بمزاولة النشاط حسب ضرورة و موقع الكشك من طرف المصالح الجماعية المختصة.

##### **الفصل الثالث : المواقف التقنية**

يلتزم المستفيد باحترام حجم الكشك : العلو، العرض ، المسافة الفاصلة بين الطريق العمومي والكشك ، ومواصفاته المنصوص عليها في الفصل الآنف الذكر.

##### **الفصل الرابع : التركيب والصيانة**

يتحمل المستفيد جميع مصاريف صنع ، تركيب وصيانة الكشك ، في حين تلتزم الجماعة بموجب أحكام هذا الدفتر بمنح جميع التسهيلات والتراخيص لنصبه وصيانته . كما يلتزم المستفيد بإيداع تصاميم (تصميم موقعي - تصميم

الكشك) لدى مصلحة التعمير التابعة للجامعة قصد الحصول على الترخيص بنصب الكشك. ولا يتم هذا النصب إلا بحضور لجنة تقنية مختلطة.

### الباب الثاني: شروط الاستغلال

**الفصل الخامس : المدة**  
تعتبر الرخصة شخصية، مؤقتة، ويمكن إلغاؤها كلما دعت ضرورة المنفعة العامة إلى ذلك ولا يسمح لصاحبها بتفويتها للغير بأية صفة من الصفات.

**الفصل السادس : تحديد المسؤولية عن الأضرار**  
إن الجماعة ليست مسؤولة عن الأضرار التي قد تلحق بالكشك، كما أنها لا تتحمل أية مسؤولية عن الأضرار التي قد يسببها للغير.

**الفصل السابع: الالتزامات**  
يلتزم المستفيد بالمحافظة على نظافة المكان المخصص لإقامة الكشك بصفة منتظمة ودائمة طيلة مدة الاستغلال المؤقت على نفقته مع عدم المطالبة بأي تعويضات عن هذا العمل للجماعة.

### الباب الثالث: الالتزامات المالية.

**الفصل الثامن: الإتاوة**  
يلتزم المستفيد من استغلال الملك العمومي بأداء الواجبات المترتبة عن هذا الاحتلال طبقاً للقرار الجبائي الجاري به العمل.  
تؤدي الواجبات المستحقة كل ربع سنة إلى صندوق وكيل المداخيل الجماعية، وتبتدىء أرباع السنة من فاتح يناير وفاتح أبريل وفاتح يوليو وفاتح أكتوبر.  
وكل ربع سنة شرع فيه يستحق عنه الرسم بكامله.

**الفصل التاسع: أداء مصاريف الكهرباء**  
تلتزم الجماعة بالترخيص للمستفيد بربط الكشك بالماء والكهرباء، على أن يتحمل المستفيد مصاريف الاستهلاك. وهذا الربط يجب أن يتم عن طريق الوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء.

### الباب الرابع:

**مقتضيات مختلفة**  
**الفصل العاشر: إتلاف شبكة الطرق**

**يتعهد المستفيد بإصلاح أي اتلاف للملك العمومي الناتج عن وضع أو إزالة الكشك على نفقته وفي حالة عدم القيام بواجبه يمكن أن تقوم الجماعة على نفقته بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه .**

#### **الفصل الحادي عشر : الجراءات**

**إذا لم يتم أداء الواجبات المستحقة لفائدة الجماعة داخل الأجال المنصوص عليها في الفصل الثامن السالف الذكر ، وبعد إشعار المعنى بالأمر بواسطة رسالة مع إشعار بالتوصل قصد الوفاء بالتزاماته، جاز للإدارة فسخ عقد الاستغلال المؤقت دون أن يكون للمعنى بالأمر الحق في أي تعويض مهما كانت طبيعته .**

**الفصل الثاني عشر: إلغاء الترخيص بالاحتلال المؤقت للملك العمومي في حالة إخلال المستفيد بالتزاماته بعد إنذاره برسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل، يجوز للجماعة إلغاء الترخيص بالاحتلال المؤقت للملك الجماعي العام، ولا يحق للمستفيد المطالبة بأي تعويض عن الأضرار التي قد تلحقه.**

**الفصل الثالث عشر: تغيير بعض المواقع**  
يمكن للجماعة إذا دعت المصلحة العامة إلى ذلك، أن تطلب من المستفيد بواسطة رسالة مضمونة مع وصل بالاستلام، تغيير موقع كل كشك داخل أجل شهر من تاريخ تبليغه بذلك. وتكون مصاريف هذا التغيير، ومصاريف إعادة الموقع إلى حالتها الأصلية على عاتق المستفيد .

**الفصل الرابع عشر: تغيير الحجم والنشاط**  
يمنع على المستفيد إحداث أي تغيير في حجم الكشك المرخص به ونوع النشاط التجاري المخصص له، وكل تغيير يتم بدون إذن مسبق من طرف الإدارة يترب عن سحب الرخصة دون سابق إنذار.

**الفصل الخامس عشر: الضريبة والرسوم**  
يتعهد المستفيد بأداء جميع المصاريف ومختلف الرسوم والضرائب والنفقات والواجبات المترتبة عن هذا الاستغلال طبقاً لمقتضيات النصوص القانونية الجاري بها العمل في هذا المجال.

**الفصل السادس عشر: المنازعات**  
في حالة حدوث نزاع بين الطرفين، وتعذر الوصول إلى حل حبى، يتم اللجوء إلى المحاكم المختصة.

**حرفي القصر الكبير بتاريخ ..... .**

بعد ذلك فتح السيد الرئيس بالنيابة باب المدخلات.

### خالد المودن

اعتبر أن مشروع دفتر التحملات لا يرقى لانتظارات كل مكونات المجلس لكونه أغفل مجموعة من الملاحظات التي سبق الاتفاق عليها بين بعض أعضاء المجلس من الأغلبية والمعارضة في إطار الإعداد للدورة السابقة، المتعلقة بتحديد المستفيدين من هذه الأكشاك وعن معايير اختيارهم، وعن تحديد أماكن إقامة هذه الأكشاك وعن مواصفاتها والأنشطة المخصصة لها. وطالب المجلس بالاستفادة من بعض التجارب المقارنة وإعادة النظر في بعض بنود دفتر التحملات حتى يستجيب لانتظارات الساكنة ويتيح تدبير شفاف لهذه النقطة.

### مصطفى الحاجي

أشار إلى أن هذه النقطة قد أثارت جدلاً كبيراً خلال أشغال لجنة التنمية البشرية والشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية نظراً لعدة اعتبارات، وكان يتعين معها على المجلس اعتماد دفتر تحملات يحدد فيه الجهات المترحبة للإستفادة من الأكشاك وكذلك الأنشطة المخصصة لها حتى يتتسنى له سد الباب أمام كل أشكال السمسرة والمحسوبيات في تدبير هذه الأكشاك.

محمد المجدوب

في تدخله رکز رئيس لجنة التنمية البشرية والشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية على ثلاث نقاط أساسية وأوضح في الأولى أن عدم الإشارة إلى أماكن إحداث الأكشاك ضمن دفتر التحملات على اعتبار أن المجلس قد صادق عليها خلال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2016 وأن اللجنة خرجت بتوصية خلال الاجتماع الذي عقدته بمناسبة الإعداد للدورة العادية لشهر أكتوبر تتعلق بإعادة النظر في بعض أماكن هذه الأكشاك التي لا تراعي جمالية المدينة. وبخصوص تحديد أنشطة الأكشاك أضاف أن هذه النقطة سبق إثارتها كذلك خلال أشغال اللجنة وتم الاتفاق على أن تحديد الأنشطة سيجعل دفتر التحملات خاص فقط بهذه الأكشاك وكان التوجّه نحو اعتماد دفتر للتحملات يبقى مفتوحاً وساري المفعول وعليه تم صرف النظر عن تحديد الأنشطة ضمن دفتر التحملات، وبخصوص مواصفات الأكشاك أكد رئيس لجنة التنمية البشرية والشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية على أن جميع الأكشاك ستكون موحدة.

### السعيد بوفنار

في بداية تدخله رحب المستشار المحترم بالحضور وقدم ملحوظة حول الفصل الثالث عشر من دفتر التحملات المتعلق بتغيير موقع الأكشاك، حيث اعتبر أن هذا الفصل غير معقول وهو مصاغ بطريقة الإذعان ولا يراعي مصلحة المستفيدين، على اعتبار أنه منح للجامعة كلما دعت الضرورة لذلك إمكانية تغيير موقع كل كشك على أن يتحمل المستفيد مصاريف هذا التغيير وإعادة الموقع إلى حاليه الأصلية. وطالب المجلس باعتماد صيغة تراعي مصلحة الطرفين.

## يونس شقور

في مستهل تدخله رحب المستشار المحترم بالحضور وأضاف أن الصيغة الحالية لدفتر التحملات لا تسمح بمعروفة المستفيدين من (البرارك) الأكشاك، معتبراً أن القول بأن تحديد المستفيدين من الأكشاك سيحصر صلاحية دفتر التحملات قول لا أساس له، فالمجلس أمام مشروع يتبع عليه دراسته بطريقة قانونية من جميع جوانبه. وخلص إلى أن إحداث هذه الأكشاك لن يحل المشاكل التي يعاني منها الطلبة المعطلين وأن الحل هو بفتح مباريات للتوظيف بالجامعة.

## رشيد صبار

أشار في كلمته إلى أن هذه النقطة جاءت كمرحلة ثانية بعد المرحلة الأولى التي تمت فيها المصادقة على إحداث الأكشاك وستعقبها مرحلة ثالثة يتم خلالها توزيع هذه الأكشاك من طرف لجنة مختلطة اعتماداً على معايير دقيقة ستحدد لها اللجنة المذكورة. وبالنسبة لما تم تداوله حول تقنيات الأنشطة أكد على أن الجماعة هي التي ستمنح الرخص لمزاولة نشاط معين وسيحدد هذا النشاط حسب المكان الذي يتواجد فيه الكشك، ونفس الأمر بالنسبة للجمالية فقد أشار أن الفصل الرابع الذي يتعلق بالتركيب والصيانة يقضي بأن المستفيد سيحصل رخصة لنصب الكشك من مصلحة التعمير التابعة للجامعة بعد إيداعه تصاميم الكشك (تصميم موقعي تصميم الكشك) التي تحدّم المواصفات والمساحة والجمالية.

## مصطفى الزباخ

أكّد على أن هذه النقطة تدرج هي الأخرى في إطار الطابع الاستعجالي لنقط جدول الأعمال، وطالب باعتماد نقاش موضوعي يبتعد عن تبخيس الأشياء وأضاف أننا اليوم بصدق المصادقة على دفتر التحملات الخاص بمنع الاستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي لإقامة أكشاك وليس لإقامة برارك كما جاء على لسان أحد الأعضاء. وبخصوص ما أثير حول المستفيدين من الأكشاك أكد النائب المحترم على أن ما هو متعارف عليه هو أن فئة المستفيدين تتحصر في حاملي الشواهد بالبلاك فما فوق، ذوي الاحتياجات الخاصة، وأصحاب الحالات الاجتماعية الصعبة. وأكّد أن المجلس لن يحيى على هذا النهج. وبالنسبة لنوعية الأنشطة أكّد كذلك على أنها لن تكون أنواعاً ممنوعة كما أن المجلس لن يسمح بتحويل النشاط وتغييره، وطالب المجلس باعتماد نموذج موحد يراعي النواحي الجمالية، وإعادة النظر في بعض الأكشاك التي تتنافى مع مقتضيات الاستغلال المؤقت للملك العمومي ومع التراخيص المقدمة للمستفيدين منها.

## السيد الرئيس بالنيابة

في مستهل كلمته شكر السيد الرئيس بالنيابة الأعضاء على تدخلاتهم القيمة وثمن جميع ملاحظاتهم، مشيراً إلى ضرورة الابتعاد عن المزايدات في هذه النقطة على اعتبار أن المستفيدين من الأكشاك كلهم من أبناء المدينة، وأضاف أن الجماعة لن تستطيع الاستجابة لجميع طلبات المواطنين المتعلقة بالاستفادة من الأكشاك المقدمة لدى مصالحها، مؤكداً على أن اللجنة التقنية المكلفة باقتراح أماكن

للأكشاك استقرت على تحديد سبعة أماكن محتملة ليس إلا وقد راعت في اختياراتها لأماكن الأكشاك على عدة اعتبارات منها الحفاظ على سلامة حركة المرور وعدم التضييق على التجار والحفاظ على جمالية المدينة.

وأضاف أن توزيع هذه الأكشاك سيكون من خلال لجنة موسعة ستعطي الأولوية للطلبة المعطلين، مؤكداً حول ما أثير حول ضرورة تسمية المستفيدين من الأكشاك على أنه لم يسبق للمجالس المتعاقبة أن حدّدت خلال مصادقتها على إحداث الأكشاك أسماء المستفيدين منها.

بعد ذلك طرح السيد الرئيس بالنيابة النقطة على المصادقة فصودق عليها بالأغلبية المطلقة للأصوات المعتبر عنها.

مقرر عدد 1315 بتاريخ 05 يناير 2017

النقطة المتعلقة بالمصادقة على دفتر التحملات الخاص بمنع الاستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي لإقامة أكشاك.

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في جلسته الوحيدة من الدورة الاستثنائية لشهر يناير 2017 والمنعقدة بتاريخ 05 يناير 2017

وطبقاً لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14 وخاصة المادة 43 منه.

وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالمصادقة على دفتر التحملات الخاص بمنع الاستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي لإقامة أكشاك.

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 34

عدد الأصوات المعتبر عنها: 34

عدد الأعضاء الموقفين: 20

وهم السادة:

حسن الحسناوي - مصطفى الزياخ - عبد السلام البياتي - حسن صيكوك - عبد الله أمباركى - سعيدة بوعشة - إلهام ركع - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القرزادار - منير اغلوطت - محمد الدامون - محمد المجدوب - عبد الله بوزيد - محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري - محمد توفيق الشاوش - زينب السيمو - عبد السلام بنحدو - السعيد بوفنار.

عدد الأعضاء الرافضين: 14

وهم السادة:

سعید خیرون - خالد المودن - یونس شقور - رشید الحمیدی - احمد عوایج - مصطفی التمسانی - محمد الحجیری - عبد المجید امین - احمد الخاطب - محمد سعید شلیحہ - محمد التیجانی - مصطفی الحاجی - سعاد برحمة - مریم التیجانی.

عدد الأعضاء المنتهین: لا أحد

یقرر ما یلي:

صادق المجلس الجماعي بالأغلبية المطلقة للأصوات المعتبر عنها على النقطة المتعلقة بالمصادقة على دفتر التحملات الخاص بمنح الاستغلال المؤقت للملك العمومي الجماعي لإقامة أكشاك.

كاتب المجلس



رشید صبار

الرئيس بالنيابة

حسن الحسناوي



#### النقطة الرابعة

**المصادقة على نزع ملكية العقار المؤدي إلى المستشفى المتعدد التخصصات الكائن بطريق العرائش.**

في مستهل دراسته النقطة أعطى السيد الرئيس بالنيابة الكلمة لرئيس لجنة التعمير وإعداد التراب والبيئة لتلاوة تقرير اللجنة في الموضوع.

**محمد الطيب الشاوي:**

بدعوة من رئيس لجنة التعمير وإعداد التراب والبيئة، و في إطار الاعداد للدورة الاستثنائية التي ستنعقد بتاريخ 05/01/2017. و عملا بمقتضيات المادة 28 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات، عقدت اللجنة اجتماعا لها يوم الاثنين 26 دجنبر 2016 على الساعة الواحدة والنصف بعد الزوال بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة لدراسة النقطة المتعلقة بالمصادقة على نزع العقار المؤدي إلى المستشفى المتعدد التخصصات الكائن بطريق العرائش.

وقد ترأس هذا الاجتماع السيد محمد الطيب الشاوي رئيس اللجنة وحضره من الأعضاء السادة:

سعيدة بوعشة.....نائبة الرئيس وعضو اللجنة

عبد السلام البياتي.....نائب الرئيس وعضو اللجنة

محمد الزهري.....نائب رئيس اللجنة

محمد التجاني.....عضو اللجنة

كما حضره بصفة استشارية السادة :

حسن الحسناوي.....نائب رئيس المجلس الجماعي

عبد الله امبارك.....نائب رئيس المجلس الجماعي

رشيد صبار.....كاتب المجلس

كما حضره من الموظفين الجماعيين السادة:

المختار لشهب.....رئيس مصلحة الممتلكات والشؤون القانونية

عز الدين الشراح.....عن مديرية مصالح الجماعة

يوسف فradi.....عن قسم التعمير البلدي

وقد افتتح الاجتماع السيد محمد الطيب الشاوي رئيس اللجنة بكلمة رحب فيها بالحاضرين

شاكرًا إياهم تلبية الدعوة و ذلك من أجل الإسهام في أغواء الحوار بشأن النقطة المدرجة بجدول

الأعمال . ثم أشار بعد ذلك إلى أن الامر يتعلق بالمصادقة على نزع ملكية العقار المؤدي إلى

المستشفى المتعدد التخصصات الكائن بطريق العرائش، مشيرا إلى أن طرح هذه النقطة بجدول

أعمال الدورة الاستثنائية يأتي تبعا لبرقية السيد عامل إقليم العرائش عدد 7909 بتاريخ

2016/12/22

ثم أعطى الكلمة بعد ذلك لرئيس مصلحة الممتلكات والشؤون القانونية الذي قدم تشخيصا للأرض المراد نزع ملكيتها من أجل فتح الطريق المؤدي إلى المستشفى المتعدد التخصصات الواقع بطريق العرائش. وتبلغ المساحة الإجمالية للأرض موضوع نزع الملكية حوالي 3925 متر مربع

وهي تمتد من طريق العرائش مروراً بملك الخواص بعرض 15 متراً على طول الواجهة الغربية للمستشفى وهي في ملكية السادة : أجمعون صاحب الرسم العقاري عدد: 36/26469 ، والمسمي سكور صاحب الرسم العقاري عدد: 36/2971، أما العقار المتبقى فهو في ملكية ورثة عده وهو غير محفظ.

وقد تناول الكلمة بعد ذلك السيد محمد التيجاني عضو اللجنة الذي حبذ عملية اللجوء إلى مسطرة نزع الملكية خصوصاً وأن الأمر يتعلق بشق طريق مؤدية إلى المستشفى الذي طالما انتظرته ساكنة المدينة كما أن هذه العلمية تسهم كذلك في إغاثة الرصيف العقاري للجامعة.

اما السيد رشيد الصبار كاتب المجلس فقد أشار إلى أن طرح هذه النقطة بجدول أعمال الدورة الاستثنائية جاء بناء على برقية السيد عامل الإقليم ، كما ثمن بدوره اللجوء إلى مسطرة نزع الملكية من أجل تصفية مشكل العقارات التي تشملها الطريق المؤدية إلى المستشفى.

السيد عبد السلام البياتي نائب رئيس المجلس الجماعي و عضو اللجنة تساءل عن الأسباب التي أدت إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار مدخل المستشفى إبان تنزيل المشروع ، ولماذا يتم شق طريق غير موجود بتصميم التهيئة ، كما طالب بتعويض المالك بالثمن الحالي للعقارات.

السيد رئيس اللجنة وفي رده على مداخلة النائب عبد السلام البياتي ذكر بمضامين الخطاب الملكي السامي من دكار وأكّد على أن التعويض سيكون بالثمن الحالي ضماناً لحقوق أصحاب الملك .

اما السيد محمد الزهري نائب رئيس اللجنة فقد أشار إلى ضرورة المصادقة على هذه النقطة نظراً لـ لازميّة فتح طريق مؤدية إلى المستشفى ، كما طالب بالتسريع بإنجاز هذه المسطرة .

السيدة سعيدة بوعشة نائبة الرئيس وعضوة اللجنة ثمنت بدورها عملية نزع الملكية ، كما طالبت بالتسريع بالإجراءات المتعلقة بها .

السيد حسن الحسناوي نائب الرئيس أشار إلى أن لجنة إقليمية برئاسة السيد العامل وقفت بعين المكان وأوصت بأن الطريق المؤدية إلى المستشفى يجب أن تكون في المستوى كما تم التفاوض مع ورثة عده وأجمعون الذين أبدوا موافقتهم على فتح الطريق إلا أننا فوجئنا مؤخراً بقيام ورثة عده باغلاق المربسياج حديدي ، لذلك اقترح السيد العامل اللجوء إلى مسطرة نزع الملكية .

اما السيد عبد الله أمباركـي فقد أكّد على ضرورة الإسراع بإنجاز مسطرة نزع الملكية من أجل إخراج مشروع المستشفى إلى حيز الوجود نظراً لحاجة ساكنة المدينة إلى مثل هذه المنشآت الصحية .

و بعد العرض والمناقشة أوصت اللجنة باجماع اعضائها بالمصادقة على نزع ملكية العقار المؤدي إلى المستشفى المتعدد التخصصات الكائن بطريق العرائش .

واختتم الاجتماع حوالي الساعة الثانية والنصف بعد الزوال .

بعد ذلك فتح السيد الرئيس بالنيابة بباب المدخلات.

### محمد سعيد شليحة

في تدخله رحب المستشار المحترم بالحضور ونوه بالأجواء التي تمر بها الدورة، وبخصوص النقطة أشار إلى أن المعارضة سبق لها تبنيه الرئاسة إلى أن ولوبيات المستشفى المحلي بطريق العرائش في خطر، وفي نفس الإطار بين أن لجنة محلية لمندوبي وزارة الصحة راسلت السيد عامل الإقليم تخبره كذلك بإحداث أبنية بمحاذة ولوبيات المستشفى المحلي بالقصر الكبير مما دفع بالسيد عامل الإقليم إلى طلب إدراج نقطة نزع ملكية العقار المؤدي إلى المستشفى المتعدد التخصصات الكائن بطريق العرائش ضمن جدول أعمال الدورة، واعتبر المستشار المحترم أن تدخل مندوبي الصحة والعمالة جاء بعدما منحت الجماعة رخصة بناء بجوار المستشفى كانت تهدد بحرمان المستشفى من ولوبيات في المستوى خصوصاً وإن الجماعة تتطلع مستقبلاً لتصبح إقليماً. وفي الأخير ثمن النقطة وشكر السلطات المحلية على تبنيه المجلس لهذه المسألة.

### مصطفى الزباخ

ثمن النائب المحترم النقطة وأشار إلى أن اللجوء إلى نزع ملكية العقار المؤدي إلى المستشفى المتعدد التخصصات لشق طريق إلى المستشفى مشروع له ضرورته وراهننته، نظراً لمجموعة من الإشكالات التي تعاني منها المدينة في المجال الصحي بصفة عامة ونظراً للاختلالات التي شابت مراحل إنجاز المستشفى المتعدد التخصصات بصفة خاصة والتي حالت دون أن يأخذ هذا المشروع مساره الطبيعي. وفي آخر كلمته أشار النائب المحترم إلى أنه كان من الأجرد لو تم الأخذ بعين الاعتبار شق هذه الطريق في بداية المشروع.

### يونس شعور

في تدخله ثمنى المستشار المحترم حضور السيد رئيس المجلس الجماعي أشغال هذه الدورة ليسأله عن أسباب منحه لأحد الخواص رخصة بناء في الطريق المؤدية إلى المستشفى المتعدد التخصصات.

### عبد الله امباركى

أوضح النائب المحترم أن إحداث مرفق عمومي صحي بالمدينة هو مشروع مهم مؤكداً على أن المجلس الحالي أخذ على عاتقه إتمام إنجاز هذا المشروع رغم عديد الاكراهات التي تواجهه، وأضاف أن الرئاسة قامت في هذا الإطار بمجموعة من الاتصالات على المستويين الإقليمي والجهوي أثمرت عن استئناف الأشغال بالمستشفى، غير أنها فوجئنا مؤخراً بأحد الخواص يضع سياجاً حديدياً بالمدخل المؤدي إلى المستشفى بحجية أن هذا المدخل هو في ملكيته الخاصة، وهو ما دعا إلى اللجوء إلى مساطرة نزع ملكية هذا العقار.

وأكمل في آخر كلمته على أن هذا المشروع من شأنه التخفيف من المعاناة التي تواجهها الساكنة في الوصول إلى المرافق الصحية رغم المجهودات التي يبذلها المجلس الجماعي في توفير الدعم اللوجستي للساكنة في هذا المجال.

سعيد خiron

أوضح في كلمته أن المجلس الجماعي ليس طرفا في اتفاقية الشراكة المتعلقة بالمستشفى متعدد التخصصات بطريق العائش، وأضاف أن التعثر الأخير لأشغال إنجاز المستشفى كان بسبب رخصة البناء التي منحها رئيس المجلس الجماعي لأحد الخواص بمدخل المستشفى في حين أن التعثرات السابقة كانت نتيجة للدعوى القضائية التي قامت بين المقاول حامل المشروع وبين وكالة تنمية أقاليم الشمال والتي انتهت مؤخرا بحكم قضائي نهائي لصالح الوكالة، ثم تساءل حول ما إذا كانت البناءيات المقاومة بجوار المستشفى متعدد التخصصات متطابقة مع تصميم الهيئة المتعلقة بالمدينة.

وبخصوص لجوء المجلس الجماعي إلى مسطرة نزع ملكية العقار المؤدي إلى المستشفى المتعدد التخصصات فضل المستشار المحترم التوجه نحو إيجاد حل توافق مع أصحاب العقار المؤدي إلى المستشفى قبل اللجوء إلى مسطرة نزع الملكية على اعتبار أن المستشفى لا تزال تواجهه بعض الإشكالات التي تتعلق بالتطهير السائل والتي يتبعن معها بالضرورة مرور شبكة التطهير السائل بأراضي الخواص.

محمد المجدوب

في تدخله أشار إلى أن السؤال حول أسباب التعثر الذي عرفته إشغال إنجاز المستشفى متعدد التخصصات دائما ما يطرح، وشكر المستشار سعيد خiron على التوضيحات التي قدمها حول أسباب هذا التعثر.

وأضاف أنه بسبب غياب اتفاق رسمي يجمع بين صاحب المشروع وأصحاب العقار المؤدي للمستشفى دفع بأحد المالك لوضع حاجز بمدخل الطريق، وهو ما دفع بالسيد عامل الإقليم إلى اقتراح إدراج هذه النقطة ضمن جدول أعمال الدورة بعد الزيارة التي قامت بها لجنة إقليمية للوقوف على مدى تقدم الأشغال.

وفي آخر تدخله حمل مسؤولية التعثر التي عرفته إشغال المستشفى للجهات التي وضعت المشروع نظرا لافتاتها إدراج مدخل المستشفى ضمن التصميم الأولي، كما أشار إلى أن البناءيات المتواجدة بقرب المستشفى لن تؤثر على ولو جيات المستشفى، وطالب المجلس بتنزيل هذه النقطة في أسرع وقت.

رشيد صبار

أشار في تدخله إلى أن إدراج هذه النقطة ضمن جدول أعمال الدورة جاء بطلب من السيد عامل الإقليم طبقا للمادة 39 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات، وأضاف أنه لا يضمن أن السيد العامل والطاقم التقني الذي يعمل تحت إمرته لم يفكروا في الحلول البديلة لنزع الملكية. وأضاف أن الجميع يعلم أن الأشغال بالمستشفى المتعدد التخصصات توقفت لمدة طويلة لأسباب معروفة، وتساءل حول عدمأخذ هذه النقطة بعين الاعتبار في بداية المشروع محلا كل أطراف الاتفاقية المسئولية وخاصة المجلس الجماعي السابق لمدينة القصر الكبير رغم أنه لا

يعتبر طرفا في المشروع ولمكن لعدم اهتمامه وتفكيره بالمدخل المؤدي إلى المستشفى وبشبكة التطهير السائل المتعلقة به.

#### محمد الطيب الشاوي

بدوره تساءل المستشار المحترم حول أسباب عدم شق مدخل للمستشفى في بداية المشروع، وعبر عن تثمينه للنقطة وطالب المجلس بالإسراع بتنزيلها حتى يتتسنى لساكنة المدينة ونواحيها الاستفادة من المستشفى في أقرب الآجال.

#### عبد السلام البياتي

بدوره تساءل النائب المحترم حول عدم أخذ المدخل بعين الاعتبار إبان تنزيل المشروع وحمل المسؤولية في هذا الإطار بالدرجة الأولى لوكالات تنمية أقاليم الشمال، وأضاف أن المجلس كان عليه أن يسهل هذه العملية بتزويد الوكالة بتصميم التهيئة الخاص بالجامعة.

كما تساءل في تدخله عن الجهة التي أعطت رخصة البناء بجوار المستشفى مؤكدا على أن الرخصة قد منحت خلال الولاية السابقة للمجلس الجماعي، وبخصوص شبكة الصرف الصحي أكد على أنها لن تشكل مشكلا على اعتبار أن الجماعة بإمكانها إعداد دراسة في الموضوع.

#### السيد الرئيس بالنيابة

في بداية كلمته شكر السيد الرئيس بالنيابة أعضاء المجلس على تدخلاتهم القيمة، وأوضح أن رخصة البناء المنوحة بجوار المستشفى هي رخصة قانونية قامت بدراستها لجنة إقليمية تضم كل من الوكالة الحضرية والعمالة والجماعة، وأخذ بعين الاعتبار في منحها مقتضيات تصميم التهيئة المتعلقة بالمدينة.

وبخصوص النقطة أشار السيد الرئيس بالنيابة إلى أن الجماعة قد توصلت سابقا إلى اتفاق توافق مع ملاك العقار المؤدي إلى المستشفى، غير أن قيام أحد الورثة بوضع حاجز بمدخل الطريق دفع بالسيد عامل الإقليم إلى اقتراح إدراج نقطة تتعلق بنزع ملكية العقار ضمن جدول أعمال هذه الدورة، وأضاف أن المصلحة العامة تقتضي من المجلس اليوم المصادقة على هذه النقطة وعدم عرقلتها نظرا لأهميتها وانعكاساتها الإيجابية على الساكنة. وأكد في آخر كلمته على أن المستشفى سيكون جاهزا خلال مدة ستة أو ثمانية أشهر.

بعد ذلك طرح السيد الرئيس بالنيابة النقطة على المصادقة فصودق عليها باجماع الأعضاء الحاضرين.

وقبل رفع الدورة نهائيا على الساعة 12.30 زوالا رفع المجلس الجماعي برقية ولاء وإخلاص إلى السيدة العالية بالله صاحب الجلاله الملك محمد السادس نصره الله كما تقدم رئيس المجلس بالنيابة بالشكر للسيد ممثل عامل الإقليم وأعضاء المجلس واطر الجماعة والحضور على إنجاح أشغال هذه الدورة.

مقرر عدد 1316/68 بتاريخ 05 يناير 2017

النقطة المتعلقة بالمصادقة على نزع ملكية العقار المؤدي إلى المستشفى المتعدد التخصصات الكائن بطريق العرائش.

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في جلسته الوحيدة من الدورة الاستثنائية لشهر يناير 2017 والمنعقدة بتاريخ 05 يناير 2017

وطبقاً لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14 وخاصة المادة 43 منه.

وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالمصادقة على نزع ملكية العقار المؤدي إلى المستشفى المتعدد التخصصات الكائن بطريق العرائش.

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 33

عدد الأصوات المعتبر عنها: 33

عدد الأعضاء المواقفين: 33

وهم السادة:

حسن الحسناوي - مصطفى الزياخ - عبد السلام البياتي - حسن صيكوك - عبد الله امبراكى - سعيدة بوعشة - إلهام ركع - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القردار - منير اغلووت - محمد الدامون - محمد المجدوب - عبد الله بوزيid - محمد الطيب الشاوي - محمد الزهرى - محمد توفيق الشاوش - زينب السيمو - عبد السلام بنحدو - السعيد بوفنار - سعيد خيرون - خالد المودن - يونس شقور - احمد عوايج - مصطفى التمسانى - محمد الحجيري - عبد العجيد أمين - أحمد الخطاب - محمد سعيد شليحة - محمد التيجاني - مصطفى الحاجي - سعاد برحمة - مريم التيجاني.

عدد الأعضاء الرافضين: لا أحد

عدد الأعضاء الممتنعين: لا أحد

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي بإجماع الأعضاء الحاضرين على النقطة المتعلقة بالمصادقة على نزع ملكية العقار المؤدي إلى المستشفى المتعدد التخصصات الكائن بطريق العرائش.

كاتب المجلس

رشيد صبار

الرئيس بالنيابة

حسن الحسناوي